مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية
ISSN :2600-6286 / E-ISSN :2661-7706
المجلدالسابع / العدد الأول (جوان 2023)
ص ص.(224-257).

تأثير المتغيّر القبليّ على عملية التحوّل السياسي في اليمن في ظل الحراك الشعبيّ في 2011

The Impact of The Tribal Variable on the Process of Political Transformation in Yemen: A study Of Popular Protest Movement in 2011

ط.د. عزالدين مجاهدي[1]، مخبر حقوق الإنسان والحريات الأساسية، جامعة أبوبكر بلقايد -تلمسان (الجزائر)
azeddine.medjahdi@univ-tlemcen.dz
أ.د. أحمد عبد الباقي مقبل الفقيه[2]، جامعة أبوبكر بلقايد -تلمسان (الجزائر)
Ahmed.elfakih@univ-tlemcen.dz

تاريخ الإستلام: 2023/01/22 تاريخ القبول: 2023/05/06 تاريخ النشر: 2023/06/01

الملخص:

تعد اليمن إحدى الدول العربية التّي شهدت حضورا لافتًا للقبيلة في المشهد السياسي على مرّ تاريخها السياسي، وفي سياق أحداث الحراك السياسي والإجتماعي في البلدان العربية أواخر سنة 2010 كان المتغيّر القبلي حاضرا بقوة في التطوّرات والأحداث على الصعيدين العسكري والسياسي باليمن. وقد خلصت هذه الدراسة إلى وجود علاقة ترابطية بين حضور المتغير القبلي وعملية التحوّل السياسي في اليمن سنة 2011، وأهمية المكون القبلي في المجتمع اليمني إذ تمكنّت القبيلة من ممارسة عدة أدوار سياسية في مؤسسات الدولة وحزبيّا، كما أنّ عملية التغييّر السياسي في اليمن مرت بتطورات عديدة نتيجة لحضور المتغيّر القبليّ.

الكلمات المفتاحية: اليمن؛ القبيلة؛ حاشد وبكيل؛ الإنتقال السياسي.

Abstract :

Yemen is one of Arab countries that has witnessed a significant presence of tribe in the political scene throughout its political history The events of political and social movement in Arab countries in late 2010 tribal variable was strongly present in developments and events on the military and political levels in Yemen. This study concluded that there is a correlation between presence of tribal variable and political transformation process in Yemen year2011, And the importance of tribal component in Yemeni society whereas tribe was able to exercise several political roles in state institutions, As that The process of political change in Yemen has gone through several developments as a result of tribal variable presence.

Key words: Yemen, Tribe, Hashid and Bakil, political transition.

مقدمة:

شهد اليمن على مرّ تاريخه السياسي محطات وأحداث عديدة على عدة مستويات سياسية وإجتماعية وعسكرية وجغرافية، غيّر أنّ ذلك لم يكن له أيّ تأثير ملموس على البنيّة الإجتماعية لليمن والتّي تتميّز بغلبة الطابع القبلي خصوصا في منطقة الشمال أو ما عرف سابقا باليمن الشمالي، إذ كان حضور القبيلة في مختلف التطورات أمرا حتميّا ولا مفر منه، ففي سياق موجة الحراك السياسي والإجتماعي التّي إندلعت مع نهاية سنة 2010 وبداية 2011 في الدول العربية كان لحضور المتغيّر القبلي في اليمن تأثير مهم على مسار الأحداث ومجرياتها إذ أنّ إنحيّاز قبيلة أو أكثر إلى أحد أطراف الصراع الدائر في اليمن يرجح الكفّة لصالحه في مواجهة بقية الأطراف الداخلية والخارجية، وهو ما أدى لإحتدام المنافسة بينها لكسب تأييّد وولاء أكبر عدد من القبائل وذلك خدمة لمخططاتها وإستراتيجياتها وتحقيقًا لأهدافها.

وقد أصبح تسليط الضوء على المكوّن القبلي للمجتمع اليمني في المحافظات الشمالية تحديدا، وفهم طبيعة دور القبيلة في الحياة السياسية اليمنية أمرًا ضروريا للقيام بعملية رصد لأهم ردود الأفعال الصادرة عن القبائل إتجاه عملية التغيّر السياسي التّي تمرّ بها اليمن منذ أكثر من عقد.

إذ تنطلق هذه الدراسة من إشكالية رئيسية مفادها: ماهي علاقة التكوين القبليّ في اليمن بعملية التحوّل السياسي التّي بدأت مع أحداث الحراك الشعبي سنة 2011؟

وتتفّرع عنها التساؤلات التالية:

ماهو موقع القبيلة في المجتمع اليمني؟ وما هي طبيعة علاقاتها بالأبنيّة والمؤسسات السياسية؟

ما هي نتيجة حضور المتغيّر القبليّ في عملية التغيّر السياسي في اليمن؟

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة، نقترح صياغة الفرضية التالية:

هناك علاقة ترابطية بين المتغيّر القبليّ والتحوّل السياسي في اليمن سنة 2011

بينما تجيب الفرضيات الفرعية التالية عن التساؤلات الفرعية:

-تشكلّ القبيلة مكونا رئيسيا للمجتمع اليمني يبرز بشكل أكبر في المحافظات الشمالية، ولها دور سياسي بارز يتجلى في تغلغل شيوخها في جميع مؤسسات الدولة الرسمية والأحزاب السياسية الفاعلة

-عرفت عملية التغييّر السياسي في اليمن تطوّرات عديدة بفعل حضور المتغيّر القبليّ تمثّلت في إسقاط نظام الرئيس "صالح" وإختلال موازين القوى بين أطراف الصراع

تتطلع هذه الدراسة إلى إستقصاء دور المتغيّر القبليّ في الحياة السياسية اليمنية من خلال دراسة الواقع القبليّ اليمني (في المحافظات الشماليّة) وأداء النظام السياسي وتعامله مع المسألة القبليّة، أيّ علاقة التفاعل القائمة بينهما، وذلك ما يضفي صبغة علمية على الدراسة من حيث التّعرف على تأثير المحدّد القبلي وتفاعله مع النظام السياسي بشكل عام، وفي الجانب العملي تهدف إلى تمكيننا من فهم الواقع القبليّ اليمني وتأثيره في الحياة السياسية خصوصا في المرحلة الحالية المتواصلة منذ سنة 2011، وهي مسألة على قدر كبير من الأهمية في ظل ما تشهده اليمن من أحداث سياسية.

من الناحية المنهجية تفرض طبيعة هذا الموضوع إستخدم المناهج والإقترابات التالية:

منهج دراسة الحالة: والذّي يستخدم في جمع البيانات العلمية بخصوص أيّ وحدة كانت فردًا أو مؤسسة أو نظام إجتماعيا أو مجتمعا محليّا أو عاما، وإستعانت به الدراسة في سياق عملية تحليل النموذج محل الدراسة والبحث والمتمثّل في دور المتغيّر القبلي في سياق عملية التحوّل السياسي في اليمن.

المنهج الوصفي التحليلي: ويستخدم هذا الأخير في وصف وتحليل الظاهرة محلّ الدراسة، وتمّ توظيفه في هذه الدراسة في إطار عملية تحليل الواقع القبلي في اليمن عبر التّعرف على مكوناته وتفاصيله ورصد علاقات التفاعل بين القبيلة والنظام السياسي في ظلّ إزدواجية النظام المُسيّر للمجتمع (السياسي والقبلي).

المنهج التاريخي: وهذا المنهج إضافة إلى سرده للوقائع والمحطات التاريخية البارزة فإنّه يقدّم صورة عن الظروف والمحيط المتّحكم في نشأة وزوال الظواهر، كما يسعى إلى إستخلاص العلاقات الموجودة بين الظاهرة محل البحث والتحليل والظرف الذّي رافق وجودها. وإستعانت به الدراسة لسرد بعض الأحداث التاريخية المتعلقة بالأحداث السياسية المهمة التّي شهدت حضور الدور القبلي.

وبخصوص الإقترابات فقد تمّ إستخدام كلّ من إقتراب علاقة الدولة بالمجتمع "لجوال ميجدال" (Joel Migdal) والذّي يولي قدرا كبيرا من الإهتمام لتأثير المجتمع في الدولة، على إعتبار أنّ الدولة هي واحدة من القوى الإجتماعية المختلفة والتّي تشترك في السيطرة على المجتمع، زيادة على التأثيرات المتبادلة بين تلك القوى الإجتماعية التّي تندرج ضمن الدولة (كالقبيلة، والطائفة، والجماعة عرقية)، وذلك ما ينتج عنه إضعاف لقوة وسيطرة الدولة وتفّكك المجتمع، وهو الواقع الذّي تعيشه اليمن في الوقت الحاضر.

وإقتراب الجماعة والذّي إبتكره "آرثر بانتلي" (Arther Bentley) سنة 1908 وشاع إستخدامه بكثرة من قبل "ديفيد ترومان" (Davide Tromanne)، وعموما فإنّ هذا الإقتراب ينظّر إلى الظاهرة السياسية كونها محصلة تفّاعلات إجتماعية وفي هذا السياق أولى هذا الإقتراب أهمية للجماعات في عملية التحليل على حساب الأفراد، وتتجلى أهمية إستخدام هذا الإقتراب في هذه الدراسة في تحليل دور القبيلة اليمنية على إعتبار كونها جماعة منظمة تضّم أفرادا لهم مصالح مشتركة ويسعون إلى تحقيقها من خلال العملية السياسية، وذلك

ما تجلى بوضوح في تفاعل الكثير من القبائل اليمنية مع عملية التحوّل السياسي في اليمن سنة 2011.

تأسيسا على كلّ ما سبق تشكلت الدراسة من محورين رئيسيين: إذ يرصد أولهما مكانة البنيّة القبلية في تكوين المجتمع اليمني، ويحدّد طبيعة دورها في الحياة السياسية في تلك الدولة والعوامل التّي ساهمت في ذلك، أما الثاني فيركز على دراسة دور القبيلة في عملية التغييّر السياسي، إنطلاقا من تحديد موقف القبيلة من أحداث الحراك السياسي والإجتماعي في اليمن ثّم الوقوف على أهم التأثيرات السلبية الناجمة عن إستمرار النظام القبلي في اليمن.

المحور الأول: التكوين القبلي للمجتمع اليمني

يتفّق الباحثون والمختصون المهتمون بدراسة تاريخ حضارات ودول العالم على أنّ اليمن هي إحدى أقدّم الدول التّي عرفت قيام أولى الحضارات وأعرقها وتشكيل تنظيمات مختلفة تؤطّر لتسيير شؤون الأفراد اليومية، غيّر أنّ ذلك تزامن مع ترسّخ وبقاء التنظيم القبلي بمختلف مميّزاته وأولويّة تطبيقه في تسيير حياة الأفراد وحلّ مشاكلهم ونزاعاتهم.

أولاً: القبيلة بوصفها مكونا للمجتمع اليمني

تعرف القبيلة على أنّها الوحدة السياسية والإقتصادية والإجتماعية في المجتمع البطريركي (الأبوي)، وتتكوّن من أحزاب وعشائر تنقسم بدورها إلى أفخاذ وصولا إلى العائلة (الخلية الإجتماعية الأولى)، ولكلّ عشيرة وفخذ وعائلة زعيمها الخاص، وينتخب زعيم القبيلة من العائلة الأقوى، وتشكل قوّة القبيلة وإتساع ما تملكه من الأرض محدّدا رئيسيا في إختيار اللقب الذّي سيحمّله زعيمها (سلطان، أمير، شيخ، شريف، مقدم)، وقد تلجأ مجموعة من القبائل إلى التكتل فيما بينها لتشكيل إتحاد فدرالي وبإندماج أكثر من إتحاد فدرالي يتكوّن إتحاد كونفدرالي (محمد ع.، 1968، الصفحات 517-518)؛ يتبيّن من خلال هذا التعريف أنّ

القبيلة هي تجمّع من الأفراد ضمن سلسلة من المجموعات بشكل هرمي (عشائر، أفخاذ، وعائلات) إذ تسنّد قيادتها للشخص الأقوى، بالإضافة إلى أنّ حجم وقوة القبيلة وكبر المساحة الجغرافية التّي تسيطر عليها يشكل معيارا في تحديد اللقب الذّي سيوصف به قائدها، كما قد تضطر عدة قبائل للإتحاد فيما بينها لتحقيق مصالحها المشتركة.

وقد أجمع المؤرخون والمختصون في علم الأنساب على أنّ أصل شعوب وقبائل سكان الجزيرة العربية ينحصر في فرعيين، هما: "عدنان" و"قحطان" واللذّان يلتقي نسبهما عند "غاير بن نشالخ بن أرفخشذ بن سام بن نوح عليه السلام" (حسين، 1991، صفحة 164). وتشّكل القبائل في اليمن حوالي 85% من حجم سكان اليمن، ولكلّ قبيلة مساحة محددة تمتلكها (وقد لا تتطابق تلك المساحة مع التقسيم الإداري للبلاد)، ولها أعرافها وعاداتها وتقاليدها التّي تميّزها عن بقية القبائل ويتزّعم كلّ قبيلة شيخ، وبذلك تعتبر القبيلة نفسها دولة مصغرة داخل الدولة، وللعديد من القبائل خصوصا الواقعة في شمال اليمن نظامها الإتحادي (الكونفدرالي) إذ يرأس كلّ إتحاد شيخ رئيسي "شيخ مشايخ" (جولوفاكايا، 1994، الصفحات 11-12)، ويتضّح مما سبق قبلية المجتمع اليمني من جهة وإستقلالية القبائل في تسيير شؤونها الخاصة من جهة أخرى.

وفي سياق متصل شهد اليمن دخول قبائل من الفرس ممن خرجوا لنصرة "سيف بن ذي يزن" ويعرفون بالأبناء في وادي السر وذمار، وفي جوب من عمران وإندمج أغلبهم مع سكان اليمن (حسين، 1991، صفحة 172)، وتمثّل القبيلة ركيزة لسلطة المشايخ، ومؤسسة إجتماعية يجعلها البعض معادلة للتاريخ اليمني وحتّى العربي كلّه (محمد ع.، 1998، صفحة 64)، إذ شهد اليمن منذ القدم إستقرار العديد من القبائل في مناطق وإستغلت إمكاناتها الإقتصادية لمدة زمنية طويلة وبذلك أصبحت تلك المناطق تعرفّ بأسماء القبائل التّي إستقرت عليها (نزار عبد

اللطيف، 1981، صفحة 38)، يستنتج مما سبق إسهام العامل الخارجي ممثّلا في الفرس وتفاعله مع المجتمع اليمني منذ القدم في ترسيخ وإستمرارية المكوّن القبلي إلى العصر الراهن.

وقد أشار الأنثروبولوجي الروسي "أوليج جراسيموف" إلى وجود 200 قبيلة في اليمن، إذ تواجدت في شمال اليمن (الجمهورية العربية اليمنية سابقا) 168 قبيلة، إستوطنت 141 قبيلة منها في المناطق الجبلية بينما بقيت 27 قبيلة أخرى في المناطق الساحلية، في حين أنّ جنوب اليمن (جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية سابقا) شهدت تواجد 25 قبيلة (أوليج، 1989، صفحة 50)، وذلك ما يشير إلى كثرة عدد القبائل خصوصا في مناطق التضاريس الجبلية لليمن (شمال البلاد) إذ شكلت تلك المناطق بيئة خصبة لترسخ القبائل وإستقرارها عليها.

هذا وتشير المصادر التاريخية إلى أنّ أكبر تجمّع قبلي في اليمن هما "حاشد" و"بكيل" واللّتان تنحدران من أخوين، إذ أنّ الأولى تتكوّن من سبع قبائل رئيسية والثانية من أربع عشرة قبيلة لكلّ منها حدودها الإقليمية المميّزة (دريش، 1997، صفحة 220)، ويطلق على هذان القسمان الرئيسيان وصف الجناحين وذلك كتشبيه بأجنحة الطائر والذّي لا يقدر على الحركة من دونهما، ومردّ إطلاق هذا الوصف هو أهمية الدور الذّي مارسه هذين القسمين في التاريخ اليمني منذ القدم وإلى يومنا هذا (عبد الله بن عبد الوهاب، 1985، صفحة 19)، ويستشف من هذا حيوية الدور السياسي الذّي مارسه هذين التجمعين في الحياة السياسية اليمنية بخلاف بقية التجمعات القبلية الصغرى.

وتجدر الإشارة إلى أنّ عدد القبائل اليمنية قد عرف تقلصا وإنخفاضا بفعل جملة التغيّرات والتحوّلات التّي شهدها المجتمع اليمني في العصر الراهن، إذ يتكوّن اليمن حاليًا من القبائل الرئيسية التالية: قبيلة همدان بن زيد (همدان الكبرى) وتنقسم إلى جناحين كبيرين حاشد وبكيل وتنضوي تحتهما العديد من القبائل، قبيلة مذحج وتضّم قبائل عديدة أبرزها:

عنس ومراد والحدا وقيفة وعبيدة، وقبيلة حمير وقد إختفت هويتها وإندمجت الفروع التّي بقيت منها مع قبيلة همدان (زيد بن علي، 2017، صفحة 43)، ويلاحظ أنّه رغم ما شهده المجتمع اليمني من تحوّلات أدّت إلى تراجع تعداد القبائل اليمنية إلا أن بعضها تمكنّت من البقاء والحفاظ على وجودها بفعل تكتلها ضمن إتحادات وقدرتها على الصمود في مواجهة ما طرأ على المجتمع اليمني من تحوّلات.

هذا ويتميّز النظام القبلي في اليمن بخصائص عدة، ومن أبرزها (قائد نعمان، 1986، صفحة 61):

-النزعة نحو الإستقلال، إذ أنّ القبائل ترفض الخضوع للحكم المركزي أيّا كان شكله وطنيا أو أجنبيا.

-الولاء للقبيلة ولشيخها، في حين يضعف أو ينعدم الولاء للدولة.

-تسيير شؤون القبيلة على أساس العرف القبلي.

-لابد من وجود شيخ يترأس القبيلة، يقوم بمجموعة من المهام أهمها: الحرص على تطبيق العرف القبلي.

-إحتقار الأنشطة والأعمال اليدوية خصوصا الحرفية والمهنية.

وقد كان للقبائل اليمنية إبان فترة الإحتلال البريطاني لجنوب عدن دور مؤثر على سياساته وهو ما دفعه إلى إستخدام أساليب عديدة لإستمالتها كعقد معاهدات الولاء مع زعماء القبائل وتخصيص رواتب شهرية وسنوية لهم والتعبير عن إحترامهم، ومنح المخلصين منهم الألقاب والنياشين والهدايا (فاروق عثمان، 1987، صفحة 228)، وفي سياق فرض سيطرتها على الأراضي التّي قامت بإحتلالها لجأت الإدارة الإستعمارية البريطانية إلى إنتهاج مبدأ "فرق تسد" في تعاملها مع القبائل اليمنية في عدن ومحمّياتها، وبذلك إنقسمت القبائل إلى مجموعتين الأولى خاضعة للمستعمر ومؤيّدة لسياساته والثانية متمّردة عليه مع إحتدام

الصراع والشّقاق بينها (شفيقة، 1999، الصفحات 59-60)، وإتسّمت الأوضاع الإجتماعية والسياسية لسكان جنوب اليمن بطغيّان العلاقات القبلية وترابطها مع العلاقات الإجتماعية والسلاليّة، وشّكل الإنتماء إلى قبيلة ما جزءا مهما من الوعي الذّاتي لدى سكان المناطق الداخلية في اليمن الجنوبي (فاروق عثمان، 1988، الصفحات 48-49)، يلاحظ مما سبق أنّ القبائل اليمنية قد شكلت عقبة أمام تنفيذ مخططات المستعمر البريطاني في الجنوب اليمني وللتغّلب عليها لجأ إلى إفتعال الصراعات والتّفرقة بينها حتّى يتمكنّ من بسط سيطرته وتحقيق أهدافه.

أما في الشمال اليمني فطبيعة التضاريس الصعبة أسهمت في تكريس العزلة والجمود وتشّكل تعدديات قبلية (حاشد، بكيل، مذحج) ومذهبيّة (إسماعيلية، زيدية، شافعية) وكذا جهوية (يمن أعلى، يمن أسفل، مشرق) متنافّرة فيما بينها (عبد العزيز قائد، 2004، صفحة 65)، كما كان للقبيلة حضور وتأثير بارز في الشمال اليمني إذ أنّ التفاعل السياسي والإيديولوجي الذّي حصل بين البنيّة القبلية المشيخيّة هناك والإمامة الزيدية الهادوية سمح لهذه الأخيرة بتأسيس وجودها، في إطار معادلة ثنائية الإمامة والقبيلة من خلال دعم وتأييّد مشائخ القبائل كقبائل آل الضحاك وآل الدعام وبكيل، والزعامات القبلية في خولان وآنس والأهنوم وقوى إقطاعية أخرى نافذة للإمامة الهادوية (عبد الكريم، 2012، صفحة 379)؛ وذلك ما يعني تشكل علاقة إعتماد متبادل بين كلّ من النظامين القبلي والإمامي تجلّت في دعم القوى القبلية للنظام الإمامي، بمقابل ماديّ يقدمه هذا الأخير وإعتراف بسيادتها على ما تمتلكه من مناطق فيما يستفيد الملك من حمايتها لملكه وطاعتها له.

وقد كان لإندلاع الإنتفاضات القبلية كإنتفاضة "آل ربيز" و"آل دمان" في محافظتي "شبوة" و"أبين" على التوالي، زيادة على إنضمام الكثير من أفراد الجيش إلى هذه القبائل دور في إنتفاضة: 20 يونيو 1967 ضّد الإستعمار البريطاني وإنطلاق الجهود السياسية السريّة

لطرده من الجنوب اليمني (محمد س.، 1989، صفحة 96). فموقف القبائل اليمنية (خصوصا الشافعية منها) المؤيّد للثّورة شّكل عاملاً مهما في تثبّيت الثورة، غيّر أنّ ذلك لا ينفي وجود التناقضّات والتوترات في العلاقات بين القبائل اليمنية وبينها وبين السلطة المركزيّة فقد إنقسمت القبائل اليمنية في فترة الستينات من القرن العشرين إلى تياريّن مؤيّدة للجمهورية ومواليّة للملكية (جولوفاكايا، 1994، الصفحات 31-32)، ويستنتج مما سبق محورية دور القبائل في طرد المستعمر البريطاني وتواصل تأثيرها في مرحلة الإستقلال إذ أبدت عن تطلعاتها المخالفة لتوجهات قادة الحركة الوطنية وهو ما نتج عنه توترات وأزمات وحروب بين الطرفين أنهكت كلاهما.

وعقب حصول الجنوب اليمني على إستقلاله بتاريخ: 30 نوفمبر 1967 توجه التيّار اليميني في الجبهة القومية بعد توليه زمام السلطة إلى إقامة دولة ذات منحى برجوازي إصلاحي، بينما عرف الشمال اليمني عقب إنقلاب 8 نوفمبر 1967 نظاما بطابع إقطاعي – قبلي بزاوية ميل كومبرادورية (رجعية وإقطاعية وعسكرية)، وإشتعل بين النظامين صراع حاد ذو صبغة طبقية – قبلية (محمد علي، 1981، صفحة 96).

ثانيا: الدور السياسي للقبيلة في اليمن

حظيّت قضية علاقة السلطة المركزية بالقبائل بإهتمام بالغ من طرف الثوار الذّين أعلنوا قيام الجمهورية، إذ برز تيارين بخصوص دور القبائل في الثورة، الأول: يرى بأنّ القبائل وبفعل عامل التخلف بمختلف أشكاله لا تفهم ولا تدرك معنى المؤسسات السياسية والدولة وسيادة القانون، وعليه يعتقد دعاة هذا التيار بضرورة مواصلة نفس السياسة التّي إنتهجها الإمام معها (السيطرة والضغط)، والثاني يرى بأنّ القبائل عانت من الظلم والإستبداد الإمامي كثيرا، وستخضع للحكومة الجمهورية إذا كانت علاقتها بها قائمة على العدل (جولوفاكايا، 1994، صفحة 20)؛ ويشير هذا إلى أنّ النخبة السياسية التّي تقّلدت زمام النظام

السياسي اليمني بعد الإستقلال قد أدركت حجم ووزن العامل القبلي وتأثيره في العملية السياسية كما إنقسمت تلك النخبة إلى تيارين حول إشكاليّة التعامل مع هذا الفاعل المؤثر.

هذا وقد أقرّ مرسوم رئاسي صدر سنة 1963 بتشكيل مجالس للمشايخ في كلّ قبيلة أوكلت لها عدة مهام أبرزها: تحديد متطّلبات القبيلة وإنشغالاتها ونقلها إلى مجلس مشايخ المحافظة والذّي ينقلها بدوره إلى المجلس الأعلى لمشايخ القبائل، وتمّ صرف راتب بقيمة (850 ريال شهريا) لكلّ شيخ عضو في مجلس مشايخ المحافظة، وأنشئت اللجنة المركزية لشؤون المشايخ وضّمت 16 شيخا، كما منح نصف مقاعد اللجان العاملة تحت إشراف المجلس الرئاسي لشيوخ القبائل (جولوفاكايا، 1994، الصفحات 52-53)، وصدر في نفس السنة مرسوم رئاسي يقضي بتكوين وزارة لشؤون القبائل ويحدّد كيفية سير عملها (أحمد عمر، 1969، الصفحات 203-206)، تشير هذه الإجراءات التّي تبّنتها السلطة التنفيذية اليمنية في تلك الفترة إلى قدرة المتغيّر القبلي على فرض وجوده عليها بدليل حصوله على عدة ضمانات وإمتيازات تحصل عليها شيوخ القبائل.

وشهد الشطر الشمالي لليمن بتاريخ: 13 جوان 1974 إنقلابا عسكريا قاده المقدم "إبراهيم الحمدي" والذّي عمل على تحجيم السلطة السياسية لشيوخ القبائل، وإبعادهم عن المؤسسة العسكرية، إذ سعت النخبة التقليدية خصوصا القبلية منها إلى إقامة دولة تقليدية تتماشى وتوجهاتها (الشرجبي، المخلافي، البناء، عفاف، و الصلاحي، 2009، صفحة 42).

بينما لجأ الرئيس اليمني الأسبق "علي عبد الله صالح" إلى إنتهاج سياسات مهادنة للقبيلة، أهمها: تفعيل مصلحة شؤون القبائل، وتأسيس حزب المؤتمر الشعبي العام تنفيذا لما كان يطالب به شيوخ القبائل خلال مؤتمراتهم القبلية في ستينيات القرن الماضي، وإستبدال هيئات التعاون الأهلي للتطوير بالمجالس المحلية، وتمّ تسمية البرلمان بمجلس الشورى

حسب رغبة شيوخ القبائل (الشرجبي، المخلافي، البناء، عفاف، و الصلاحي، 2009، الصفحات 42-43).

أ-عوامل تقوية الدور السياسي للقبائل اليمنية

ويمكن حصر أهم العوامل التّي ساعدت على تقويّة وإستمرار الدور السياسي للقبائل، فيما يلي (وجدان، 2011):

العوامل الجغرافية: إذ أنّ التضاريس الجغرافية المختلفة لليمن خصوصا الجبلية منها، إضافة إلى إنعدام شبكة المواصلات الحديثة صعب من مهمة السلطة المركزية في إخضاع القبائل، بل كثيرا ما سعت الأولى إلى إسترضاء الثانية لكونها تسيطر على مواقع جغرافية مهمة، خصوصا الحدودية منها.

العوامل السياسية: إذ أنّ طبيعة النظام السياسي اليمني ذاته والذّي يتميّز بشخصنّة السلطة، وحظره لتشكيل مؤسسات سياسية حديثة وهامشية المشاركة السياسية، وفشل النظام في تلبية مطالب الأفراد، أدى إلى بروز دور القبيلة والتّي حقّقت لأفرادها ما عجز عنه النظام.

العوامل الإجتماعية والثقافية: فإلى وقتنا الحاضر لا يزال أفراد القبائل اليمنية يحتكمون إلى الأعراف والعادات والتقاليد في تسيير الشؤون اليومية لحياتهم بدل مؤسسات الدولة، كما تمكنّت القبيلة من الحفاظ على ثقافة سياسية مساعدة لبقاء دورها السياسي وإستمراره، وهو ما رسخ الولاء المطلق للكيّان القبلي من طرف أفراده وأسهم في إستمرار بقاءه.

العوامل الخارجية: وبرز تأثيرها بوضوح منذ ستينات القرن الماضي، إذ أنّ التدخل المصري في اليمن لدعم النظام الجمهوري أسهم في ترسيخ دور القبائل، كما أسهم تدخل

بعض القوى الإقليمية في الشؤون الداخلية اليمنية عبر دعم مشايخ القبائل ماديا وعسكريا منذ القدم وإلى يومنا هذا في فرض وجود القبائل على الساحة السياسية اليمنية.

العوامل التاريخية: فالدور السياسي للقبيلة يرجع إلى فترة ما قبل ظهور الإسلام؛ إذ يجمع المؤرخون على أنّ الدول اليمنية القديمة كانت في كثير من الفترات صنيعة الجماعة القبلية وذلك ما يعني أنّ القبيلة اليمنية أدّت دورا مهما في تكوين الدول وسقوطها، ومن الأمثلة على ذلك: دولة معين، وسبأ، وحمير (رامي عبد الرحمن، 2010، صفحة 88)، وقد أسهم تجذّر القبيلة في اليمن في المناطق الشمالية في حفاظها على وجودها ومقاومتها لمختلف الظروف والمتغيّرات رغم شدّتها كالإحتلال العثماني والقمع الإمامي، وذلك ما يفّسر إستمرار دورها إلى تاريخ كتابة هذه الدراسة.

العوامل الإقتصادية: إذ أنّ غياب الدولة الدائم في المناطق القبلية، أفسح المجال لشيوخ القبائل في تأديّة أدوار مختلفة، ومن أهمها التوّسط لدى النظام السياسي لتوفير مناصب شغل لأبناء قبائلهم، وتقديم الإعانات المالية لمحتاجين وهو ما يوثّق العلاقة بقوة بين الفرد وقبيلة.

في إحدى الحوارات الصحفية التّي أجرتها صحيفة "المجلة" مع الرئيس اليمني السابق "علي عبد الله صالح" طرح عليه السؤال التالي: إلى أيّ حدّ نجحت اليمن في الإنتقال من مرحلة القبيلة إلى مرحلة الدولة؟ وهل يمكن أن تتحوّل من قبائل متعددة إلى قبيلة واحدة؟، فأجاب بأنّ: "الدولة جزأ لا يتجزأ من القبائل، وأنّ الشعب اليمني هو مجموعة قبائل، فالمدن والرّيف كلّه قبائل كما أنّ جميع أجهزة الدولة الرسمية والشعبية مشكلة من القبائل" (دريش، 1997، صفحة 250).

إذ تخضّع العلاقة بين الدولة والقبيلة كمؤسستين لقانون المحصلة الصفرية، فكلما زادت سلطة الدولة القومية (السلطتين المادية والأخلاقية) تشهد سلطة التنظيمات القبلية

تراجعا وإنحسارا والعكس صحيح (الشرجبي، المخلافي، البناء، عفاف، و الصلاحي، 2009، صفحة 44)، وتجدر الإشارة إلى أنّ الخارطة القبلية في اليمن تضّم كلاً من المحافظات التالية: الجوف، وصنعاء، وصعدة، ومأرب، وعمران، وحجة، والمحويت، وذمار، وشبوة (عبد الكريم، 2012، صفحة 379) إذ يتبيّن من الإضطلاع على خريطة اليمن أنّ هذه المحافظات تمتاز بوجود المناطق الجبلية والتّي شكلت بيئة مناسبة لتمركزّ القبائل وإستقرارها.

ب-أساليب التأثير السياسي للقبيلة في اليمن

أشار مجموعة من الباحثين إلى أنّ القبيلة لا تمتلك برنامجا للتغيّير السياسي لذلك عادة ما تلجأ للتعبير عن مطالبها بإستخدام أساليب عنيفة كتنفيذ عمليات الإختطاف للأشخاص وقطع الطريق، وتدمير الممتلكات العامة والتمّرد المسلح (الشرجبي، المخلافي، البناء، عفاف، و الصلاحي، 2009، صفحة 52). هذا زيادة على طرق التأثير الرسمية من خلال هيئة المجلس الأعلى لشيوخ القبائل اليمنية، ولجنة شيوخ القبيلة، إضافة إلى إنخراط شيوخ القبائل في الحياة الحزبية كمؤيديّن وداعمين لنظام "صالح" سابقا وكمعارضين لسياساته (الشرجبي، المخلافي، البناء، عفاف، و الصلاحي، 2009، الصفحات 54-65)، يستنتج مما سبق أنّ القبيلة تمكنّت من المحافظة على دورها السياسي على مستويين لا سلمي وسلمي وذلك يدّل على كبر حجم قوتها وتأثيرها.

ومن جهة أخرى لجأت القبائل اليمنية منذ ستينيات القرن الماضي وخصوصا بعد توحيد شطري البلد في تسعينيات القرن المنصرم إلى عقد مؤتمرات عديدة، أبرزها: "مؤتمر التضامن للقبائل اليمنية" في أوائل أكتوبر 1990م، و"مؤتمر التلاحم الوطني"، والذّي عقد بتاريخ: 1991/12/19م، و"مؤتمر سبأ للقبائل اليمنية" والذّي عُقد في منتصف عام 1992م، وما عُرف "بالمجلس الموحد لقبائل بكيل اليمنية"، بتاريخ: 1993/10/20م، وأيضا "مؤتمر مناصب وقبائل حضرموت"، في مايو 1998م، وكان آخر هذه المؤتمرات" مؤتمر بكيل" الذي

عُقد بمنطقة "الجحلا" بمحافظة الجوف اليمنية، بتاريخ: 2010/11/7م (محمد محسن، 2010)، ويدّل إستمرار عقد تلك المؤتمرات على حرص القبائل على إثبات وجودها من جهة وتعبيرا عن توحيد رؤيتها من الأحداث والتطوّرات التّي شهدها اليمن.

ومن جهة أخرى درج مشايخ القبائل اليمنية منذ القدم على القيام بوظيفة الضبط الإجتماعي والسياسي في قبائلهم داخليا وفي علاقاتها مع بقية القبائل والأقسام، وحتّى مع السلطات الحكومية المركزية وهو ما أدى إلى تراجع دور الدولة وتجزؤ المجتمع إلى عدة وحدات قبلية سياسية شبه مستقلة وغيّر خاضعة لسلطة الدولة وقوانينها، كما شهد النشاط الإقتصادي لليمن تراجعًا بفعل القيم القبلية التقليدية التّي تقسم أفراد القبيلة إلى فئات محددة بما فيها أصحاب المهن الحرفية والمهنية في ترتيب أدنى، ولا يزال تأثير النظام القبلي على النظام السياسي اليمني واضحا من خلال الدور والنفوذ الذّي يمتلكه مشايخ القبائل وذلك ما نتج عنه تشكل ظاهرة تشترك فيها معظم الوحدات القبلية تتجلى في قيام الأفراد والجماعات التّي تخرج عن أطرها الإجتماعية إلى أطر المؤسسات الإدارية والهيئات الحكومية بتوجيهها حسب أنماط أفكارهم التقليدية وعلاقاتهم الإجتماعية والقرابية والسياسية، وهدف هذه المؤتمرات هو تجديد الولاء للقبيلة قبل أن يكون للدولة (فضل علي أحمد، 1985، الصفحات 134-135). وعموما فقد سمحت القبيلة بالتحوّلات السياسية الحديثة بيّد أنّها لا تسمح لها أن تتجذّر وتتمأسّس في الواقع وفق شروطها الخاصة (أوليج، 1989، صفحة 50) وذلك ما يشير إلى أنّ القبيلة توافق على ما يتلاءم ورغباتها حاجاتها من التحوّلات السياسية وترفض وتعارض ما تعتقدُ أنّه يشكل تهديدا لسلطتها ووجودها.

ويتوصل "عبد الكريم غانم" في دراسته إلى نتيجة مفادها أنّ النظام القبلي بطابعه العصبوي وولاءاته العمودية حظيّ بتشجيع نظام "علي عبد الله صالح" لكونه رأى فيه شريكا آمنا في الحكم، ولدوره في الحدّ من إحداث التغيّر والإسهام في إعادة إنتاج ما هو قائما على

العكس من البنى الطبقية والطائفية والتّي كانت منازعة له على كرسي الرئاسة (عبد الكريم، 2012، صفحة 380)،وهو ما يدّلُ على أنّ القبيلة كانت أحد الدعائم المهمة التّي أسهمت في بقاء نظام "صالح" وإطالته لعدة عقود.

وبرز الدور السياسي للقبيلة في اليمن في فترة حكم "علي عبد الله صالح" على مستويين، وهو ما سنتطرق إليه بشيء من التفصيل فيما يأتي.

ج-دور القبائل في مؤسسات السلطتين التشريعية والتنفيذية

يختلف النفوذ القبلي قوة وضعفا تبعًا لضعف أو قوة الدولة، إذ عندما يكون نفوذ الدولة قويا يضعف نفوذ القبيلة والعكس صحيح (سعيد أحمد، 1992، صفحة 22)، فقد مارس شيوخ القبائل عدة أدوار سياسية وذلك في البرلمان والمجالس المحلية وكذا المؤسسة العسكرية وبذلك كان لهم تأثير مباشر على مؤسسات صناعة القرار اليمني (إذ بلغت نسبة شيوخ القبائل في الهيئة التشريعية 58% سنة 1971، وقاربت نسبتهم 50% في المجالس المنتخبة والمعينة، كما بلغت نسبة شيوخ القبائل وأبنائهم في مجلس النواب 51% سنة 2003، ونفس نسبة تمثيلهم كانت في مجلس الشورى المعين) (الشرجبي، المخلافي، البناء، عفاف، و الصلاحي، 2009، صفحة 50)، وإستمر الوضع على حاله إلى غاية إندلاع أحداث الحراك السياسي والإجتماعي في اليمن سنة 2011 وهو ما يؤكد حرص القبائل ممثلة في شيوخها على بقاء دور سياسي فاعل لها بشكل مستمر.

ولطالما عمد النظام السياسي اليمني في عهد "صالح" إلى دعم وتعزيز النفوذ القبلي والإجتماعي لمشايخ القبائل بالنفوذ السياسي في مؤسسات الدولة الرسمية كما تمّ دعم نفوذهم الإقتصادي (فؤاد، 2010، صفحة 14)، هذا وأدى شيوخ القبائل دورا سياسيا بارزا في المشهد السياسي اليمني إبان فترة حكم "صالح" إذ شاركوا في تشكيل الحكومات والمجالس النيابية المتعاقبة، وترأس الشيخ "عبد الله الأحمر" أحد الشيوخ البارزين البرلمان لثلاث

عهدات، زيادة على ترأسه لحزب التجمع اليمني للإصلاح إلى غاية وفاته (محمد محسن، 2020، صفحة 69)، وقد كان للقبائل حضور عسكري بارز إبان فترة الحروب الستة التّي خاضها نظام "علي عبد الله صالح" سابقا ضّد الحوثيين في إتجاهين، ضدّ الحوثيين وهو حال قبائل كلّ من: جماعة، منبه، قطابر، همدان، وايلة، بني عوير، وسحار، وأخرى وقفت إلى جانب الحوثيين كشخصيات من قبائل جهم ومشايخ من مأرب والجوف (محمد محمود، 2010، الصفحات 97-104)، وهو ما يشير إلى أنّ القبائل شكلت في ذلك الظرف أداة في أيادي الغريمين (نظام صالح والحوثيين) كلّ منهما يسعى لإستمالته وتوظيفه ضّد الطرف الآخر.

د-القبائل والتعددية السياسية في اليمن

وفيما يتعلق بعلاقة الأحزاب السياسية بالقبائل اليمنية في الفترة الممتدة ما بين ستينيات وتسعينيات القرن العشرين، فإنّ كلاّ من قبيلتي حاشد وبكيل مالت إلى دعم وتأييّد تيّار حزبي محدد، فدعمت حاشد الإخوان المسلمين إذ إنضّم كلّ من الشيوخ: "عبد الله بن حسين الأحمر" و"أحمد المطري" و"حسين دماج" إلى الإخوان المسلمين، بينما دعمت قبيلة بكيل حزب البعث فإنضّم الشيخ "مجاهد أبو شوارب" لحزب البعث وكذلك "الشيخ الصبري"، كما إنضّم كلّ من "الشيخ مطيع دماج" و"الشيخ أحمد منصور أبو إصبع" إلى حركة القوميين العرب، هذا ولم يكن إنضمام شيوخ القبائل للأحزاب السياسية عن قناعة أيديولوجية، أو رغبة منهم في ذلك إنّما كان نتيجة لسعي الأحزاب السياسية لضّمهم إلى صفوفهم (الشرجبي، المخلافي، البناء، عفاف، و الصلاحي، 2009، صفحة 40)؛ ويستنتج من هذا أنّ الزعامات القبلية رأت في التعددية السياسية فرصة مناسبة لتحقيق تطلعاتها وأهدافها، بينما تهافتت الأحزاب السياسية على إستقطاب تلك النخب القبلية على إعتبار كونها تمثّل ورقة رابحة في سياق توسيع قاعدتها الشعبية وتحقيق الفوز في الإستحقاقات الإنتخابية.

وبعد مرور سنوات قليلة عن إعلان الوحدة بين شطري اليمن في تسعينيات القرن الماضي وتراجع الخطر الذّي شكله الحزب الإشتراكي بالنسبة للحليفين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح بدأت تظهر بوادر الخلافات والتنافس بينهما وهو ما دفع بالعديد من المشايخ القبليين إلى الإنسحاب من عضوية الإصلاح إلى المؤتمر الشعبي العام إذ بذل "علي عبد الله صالح" في سبيل ذلك قصارى جهده وإستعمل أساليب ضغط كثيرة، وبذلك لم يتبقى في الإصلاح إلا عدد قليل من المشايخ المنتمين له تنظيميا، ومن تمكنوا من الموازنة بين الضغوط التّي تمارسها الدولة وإنتمائهم لتجمع الإصلاح (صادق علي محمد، 2006، صفحة 152)؛ وهو ما يظهر أنّ طبيعة العلاقة بين الزعامات القبلية اليمنية والرئيس الأسبق "صالح" كانت علاقة تبعية لهذا الأخير، في حين أنّ عضوية معظمهم في "تجمع الإصلاح" كانت صورية وشكلية وعلى الورق فقط أيّ مجرد إنتماء إسمي وشكلي.

وذكر "محمد محسن الظاهري" أنّ من سمات التجربة الديمقراطية اليمنية رُكونُها إلى توازن قبلي مسيس يسيره النظام حسب رغباته، إضافة إلى أنّها تجمع بين التقليدية والحداثة إذ يجتمع كلّ من الحزب والقبيلة، وهو ما ينتج عنه مفهوم "الحزب القبيلة"، وبذلك تنشأ ظاهرتين سلبيتين في المشهد السياسي اليمني هما "قبيلة الحزب" (تحوير الحزب إلى كائن مسخ بتعبير "الظاهري") يحمل قيما مشّوهة تأخذ أسوأ ما في القبيلة "كالثأر القبلي" ليصبح ثأرا حزبيا، ويبرز ذلك في كثرة الإنشقاقات الحزبية وشيّوع مظاهر العنف وإستخدام السلاح)، وتتمثّل الظاهرة الثانية في "تحزيب القبيلة" (إذ تلجأ الأحزاب السياسية إلى إستقطاب شيوخ القبائل وأفرادها ومنحهم العضوية مع بقاء الثقافة والقيم القبلية متجذّرة في نفوسهم) (محمد محسن، 2005، صفحة 152)، وقد أكدّ "الظاهري" في سياق متصل على أنّ القبيلة (أو القبلية السياسية) بالنسبة للتعددية السياسية والحزبية هي بمثابة سلاح ذو حديّن إذ قد تكون مصدر قوة لها في حالة ما إستطاعت الأحزاب والقوى السياسية توظيفها

والإستفادة منها، كما يمكنها أن تكون مصدرا لضعف التعددية الحزبية في حالة لجأ الحاكم إلى تسييّسها وتوظيفها لخدمة مصالحه فقط (محمد محسن، 2015).

فيما أشار "ناصر محمد الطويل" إلى أنّ تأثير التعدديّة السياسية والممارسات الحزبية على التنّوع القبلي، يتمثّل فيما يلي (ناصر محمد، 2005، الصفحات 130-139):

-الزّج بالقبيلة في الصراعات السياسية

-تخفيف / تعزيز التمايّزات الجهوية والجهوية والتنّوع القبلي

-إضعاف الروابط القبلية وتعميق الصراع القبلي

-تسهيل إحتواء السلطة لشيوخ القبائل

هذا وقد تجسد إهتمام نظام "علي عبد الله صالح" بالمؤسسة القبلية وبضرورة إبقائها تحت سيطرته في إنشائه لعدة مؤسسات تكون همزة وصل بين الدولة والقبيلة، إذ أنّ تلك المؤسسات تضّم شيوخ القبائل على إعتبار كونهم ممثلين لقبائلهم ولا قوانين تنظّمها، ومن مهامها توزيع الريّع على شيوخ القبائل والتوّسط والتحكيم في قضايا الثأر، وأهم هذه المؤسسات هي (عادل مجاهد، 2012، الصفحات 63-64): مصلحة شؤون القبائل، منظمة دار السلام، كما يعتبر حزب المؤتمر الشعبي العام (الحزب الحاكم) إحدى تلك المؤسسات وأهمها. كما قد أدرك المتمّردون الحوثيون بعد سيطرتهم على العاصمة "صنعاء" أهمية المتغيّر القبلي في المشهد السياسي اليمني ودفعهم ذلك إلى الإعلان عن تأسيس "الهيئة العامة لشؤون القبائل" في قرار صادر عن المجلس السياسي الأعلى حمل رقم 179 سنة 2018 (المهرة، 2018)، ولا شّك في أنّ الهدف من ذلك هو السيطرة على القبيلة وتوظيفها لخدمة أهدافهم وتطلعاتهم من جهة والحرص على إبقاء القبائل تحت نفوذهم حتّى لا تتمّرد على سلطتهم.

هذا وقد خلصت الدراسة الموسومة "بالقصر والديوان: الدور السياسي للقبيلة في اليمن" إلى أنّ الدور السياسي للقبيلة هو في الحقيقة دور سياسي لشيوخ القبائل، إذ في ظلّ العلاقات الزبائنيّة فإنّ من يمارس الدور السياسي هو الشيخ، بينما يبقى أفراد القبيلة مجرد أتباع (الشرجبي، المخلافي، البناء، عفاف، و الصلاحي، 2009، صفحة 149).

المحور الثاني: دور القبيلة اليمنية في التغيير السياسي: حالة حراك 2011

أولاً: موقف القبيلة من أحداث الحراك السياسي والإجتماعي في اليمن في 2011

عقب إندلاع أحداث الحراك السياسي والإجتماعي في اليمن بعد ما شهدته بلدان عربية أخرى وإستمرارها أعلن شيوخ قبليون بارزون إنضمامهم إلى صفوف القوى المطالبة بالتغيير وإدانتهم ورفضهم لما يتعرضّ له المدنيون من قمع وإضطهاد جراء المطالبة بالتغيير السلمي (الوسط، 2011)، وهو ما يدّل على تشّكل وعي ورغبة لدى فئة من شيوخ القبائل بضرورة إسقاط وتغيير نظام "صالح" بعد أن تشكلت لهم فرصة إندلاع أحداث الحراك اليمني، ولا شّك في أن ذلك راجع إلى التهميش والإقصاء الذّي عانى منه أولئك الشيوخ من طرف "صالح".

وأشار "عبد الكريم غانم" في دراسة له شملت أوساط القوى الإجتماعية في ساحات التغيّير في كلّ من محافظات: الجوف، صنعاء، صعدة، مأرب، عمران، حجة، المحويت، ذمار، وشبوة، إلى أنّ نسبة 77% من المبحوثين رأى بأنّ معظم القبائل اليمنية تؤيّد وتساند الثورة، كما أقرّ ما نسبته 6% منهم عن أنّ إنضمامهم إلى الثورة كان بدعوة من مشايخ قبائلهم، في حين إعتقد ما نسبته 3% منهم أنّ شيوخ القبائل هم القوى الإجتماعية الأكثر تأثيرا وفعالية في تحديد مسار الثورة (عبد الكريم، 2012، الصفحات 385-386).

وأشار "عبد الكريم غانم" إلى أنّ القوى القبلية المؤيّدة للثورة تنقسم إلى فئتين (عبد الكريم، 2012، الصفحات 389-388): شيوخ ووجهاء القبائل (بدافع تغيّير قيادة النظام، وربط علاقات مع النظام والقيادة الجديدة)، وأبناء القبائل (والذّين إنضموا بسبب إخفاق النظام

في تلبيّة مطالبهم)، هذا وقد أدّت القبيلة اليمنية أدوارا مهمة في مسار الحراك السياسي الإجتماعي في اليمن عقب إندلاعه، من أهمها: تجسيد الإلتزام بالنظام وردع قوات الرئيس الأسبق "صالح" عن قمع وتقتيل المتظاهرين وإبطال رهانات "علي صالح" في إشعال حرب أهلية، وحماية الثورة، وتقديم الدعم المالي والبشري اللازم لساحات الحراك (عبد الكريم، 2012، الصفحات 387-388)؛ ومارست القبيلة دورها في المشهد السياسي بوسائل مختلفة: فمدنيا لجأت إلى أسلوب الإعتصامات والإحتجاجات، وسياسيا رفضت الحوار مع النظام، وإنسحب معظم أبناء القبائل من عضوية المؤتمر الشعبي العام، وعسكريا دعمت المطالبين بالتغيّير في مواجهاتهم مع قوات النظام.

وذكر "الشيخ حسين عبد الله الأحمر" في لقاء خاص معه أنّ الدولة المدنية هي الحلّ والمخرج لما تعانيه اليمن عقب إسقاط نظام "صالح"، وأشار إلى رغبة فئة المشايخ المساهمة في إرساء أسس الدولة المدنية الحديثة، والمتمثلة في (صالح، 2012): القضاء، الأمن، الدستور والقوانين، والمساواة بين جميع المواطنين، ودون أن يشكلوا عائقا أمام قيام دولة القانون.

ومن بين الأزمات التّي يواجهها النظام السياسي اليمني منذ إعلان الوحدة في تسعينيات القرن الماضي أزمة التغلغل خصوصا في المناطق القبلية، نتيجة لسعي القبائل إلى تحقيق إستقلالها الذاتي ورفضها لتواجد الدولة وسيطرتها (فؤاد عبد الجليل، 2003، صفحة 106)؛ كما ينبغي الإشارة إلى أنّ هذه الأزمة لم تكن وليدة الوحدة بين شطري اليمن في تسعينيات القرن العشرين بل ترجع جذورها إلى ستينيات القرن الماضي، وفي هذا السياق يبرز مثال الرئيس اليمني الأسبق لما عرف باليمن الشمالي سابقا "إبراهيم الحمدي" (1974 -1977) والذّي كانت أهم أولويّاته بناء دولة حديثة تخضع للسلطة المركزية في اليمن إذ أقدم على حلّ مجلس الشورى المشّكل من شيوخ قبائل والذّين كان لهم نفوذ قوي ومعارضة لعملية التحديث، غيّر أن مشروع "الحمدي" السياسي لم يكتمل بعد أن تمّ إغتيّال هذا الأخير (Peterson, 1981, p.

(258، إذ أُتهمت أطراف قبلية نافذة بإغتياله، وهذا إن دّل فإنّما يدّل على تغلغل القبائل في جميع مفاصل الدولة وحجم القوة الكبير الذّي كانت تتمتع به في تلك الفترة.

وبخصوص فترة حكم الرئيس اليمني الأسبق "علي عبد الله صالح" والتّي تجاوزت الثلاث عقود من الزمن فإنّها شهدت إستمرار نفوذ القبيلة وفلسفتها بسبب إعتماد الدولة الحديثة على دعم وتأييّد القبيلة للنظام الحاكم؛ إذ ربطت بينهما علاقة تبادلية حسب الدكتور "فؤاد عبد الجليل الصلاحي" (فؤاد عبد الجليل، 2002، صفحة 61)؛ وهو ما يشير إلى تشّكل إدراك لدى صانع القرار اليمني بعدم قدرته على إزاحة القوى القبلية الفاعلة من المشهد السياسي، وبالتالي لم يكن أمامه من خيار غيّر مهادنة النخب القبلية القويّة وإستمالتها وتجنّب الدخول في صراعات معها.

إنّ مرّد أزمة التغلغل التّي شكلت إحدى أبرز معوقات التنمية السياسية في اليمن قديما وحديثا هو العجز والإخفاق الذّي منيّت به مؤسسات الدولة في تأديّة وظائفها نحو مواطنيها، وبالمقابل فقد نجحت القبيلة في إشباع وتلبية المطالب والحاجات المادية والمعنوية لأفرادها وهو ما عزّز الحضور الإجتماعي والسياسي للقبيلة لدى أبنائها رغم الوجود الشكلي لمؤسسات الدولة (صحيفة، 2010)، وقد ترتب عن غيّاب أو الحضور الشكلي لمؤسسات الدولة العديد من المظاهر السلبية الدالة على التخلف والفقر كعدم توفر الخدمات والمرافق العمومية الضابطة لسير الحياة الإجتماعية (مراكز الأمن) وغياب ثقافة سياسية فاعلة لدي أفراد القبائل وإنتشار الأسلحة بمختلف أشكالها، وإنتشار الجريمة بمختلف أنواعها.

وفي سياق متصل أدى الغياب المستمر لمؤسسات الدولة اليمنية في المناطق الخاضعة لسيطرتها إلى تقويّة البنى القبلية ويبرز مثال محافظة مأرب إذ لجأت قبائلها المحلية إلى التحالف مع المحافظ لتأسيس ما كان على أرض الواقع دولة مصغّرة وتوّلت القبائل عدة

وظائف أمنيا، والحفاظ على التأمين الإجتماعي لأبناء قبائلها، وذلك ما منح مشايخ القبائل نفوذا كبيرا أكدّ تحكمهم وسطوتهم على أفراد قبائلهم (Abdulkareem, 2019, p. 11).

وفيما يتعلق بعلاقة الحوثيين بالقبيلة فلطالما إتسمّت العلاقة بينهما بمنحى تاريخي صراعي إذ أنّ قوة أحدهما تتوقف على ضعف الطرف الآخر، وذلك ما إستفاد منه "صالح" في حروبه مع الحوثيين، وأهم ما تشترك فيه القبائل مع الجماعة الحوثية هو: إضطراب العلاقة مع الدولة، والتوّسع على حساب ضعف الدولة والصراع معها (بشرى، 2018).

وفي سياق إستثمار الحوثيين للبنيّة القبلية في الصراع مع الحكومة الشرعية وقوات التحالف إنتهج الحوثيون عدة أساليب وإستراتيجيات لتقويّة وتعزيز نفوذهم عقب سيطرتهم على العاصمة "صنعاء"؛ إذ أنّهم بالموازاة مع ضمان دعم شبكات رعاية الرئيس الأسبق "صالح" إبان تحالفه معهم عملوا على تشكيل شبكة دعم من المشايخ الموالين له والمستقلين عن "صالح" وقاموا بتعيين "ضيف الله رسام" شيخ مشايخ جديد كما أسسوا "مجلس التحالف القبلي والشعبي" وهو ما مهد لفّك التحالف مع "صالح" (IMEDA programme, 2020, p. 12)، زيادة على ذلك لجأ الحوثيون إلى تبنّي الدعوات المناطقية والإستثمار في الثقافة القبلية والإنتماء القبلي في جميع تحرّكاتهم، وحققوا نجاحا كبيرا في ذلك تجلى في الإستفادة من المخزون البشري للقبائل وإبعاد خصومهم وتحقيق مصالحهم، زيادة على العمل على تفكيكها والسيطرة عليها (IMEDA programme, 2020, pp. 12-13).

كما تجدر الإشارة إلى ربط القبائل اليمنية لعلاقات مع دول الجوار الجغرافي وتحديدًا بعد إنطلاق عملية التحوّل السياسي؛ إذ يبرز في هذا السياق مثال ما أقدمت عليه سلطنة عمان والتّي أصدرت مرسوما منحت بموجبه "مبارك ناجي هادي عجيم" (وهو أحد شيوخ قبائل محافظة المهرة) وعائلته ورخصت لهم الجمع بين الجنسيتين (العمانية واليمنية)، إضافة إلى سلطان المهرة الشيخ "عيسى بن عفرار"، وذلك ما يدّل على متانة وعمق العلاقات التّي تجمع

بين عمان وشيوخ القبائل المهرية المجاورة لها (الجزيرة ووكالات، 2018)، ولا شّك في أنّ إنتهاج السلطنة العمانية لهذه السياسة كان بهدف تجنّب أيّ أعمال عدائية من القبائل اليمنية المستقرة بمحافظة المهرة والتّي لعمان حدود برية طويلة معها أو قيام تلك القبائل بإستثارة القبائل العمانية للتمرّد على السلطة وذلك ما يشكل تهديدا فعليًّا للنظام السياسي في مسقط.

بينما قامت المملكة العربية السعودية بربط إتصالات مع القبائل اليمنية القاطنة في الجنوب الشرقي من اليمن بعد سيطرة الحوثيين على العاصمة "صنعاء" وقدمت إمتيازات عدة لشيوخ تلك القبائل (أموال وأسلحة وسيارات وجوازات سفر)، في حين أقدمت الإمارات على تشكيل قوات النخبة (وقوامها أبناء القبائل اليمنية) في بعض المناطق الإقتصادية الهامة كشبوة وحضرموت (تشاري، 2018).

وبخصوص علاقة بعض القبائل اليمنية بالمملكة العربية السعودية أشار الموقع الرسمي لقناة "الجزيرة" إلى إضلاعه على وثائق وصفها بالسرية والخطيرة للسعودية وتتطرق لملفات خطيرة فيما يتعلق بإدارة الرياض للملف اليمني منذ سنة 2011؛ إذ أشارت تلك الوثائق إلى ما يلي (الجزيرة نت، 2020):

-تفكيك اليمن عبر دعم مختلف الكيانات القبلية والسياسية، والتحريض بينها.

-تكريس سلطة القبيلة بتقديم الدعم المالي لبعض المشايخ لتنفيذ أجندات وسياسات الرياض.

-تجنيد القبائل اليمنية لقتال قبائل وكيانات معادية للرياض.

-التواصل المباشر مع مشايخ قبائل لتنفيذ عمليات خارج سلطة الحكومة الشرعية.

في حين لا تزال الإمارات تقدم دعمها لقوات المجلس الإنتقالي الجنوبي والذّي فرض سيطرته على محافظة "عدن" الجنوبية، إضافة إلى بعض المواقع الإستراتيجية في اليمن كالموانئ وجزيرة سوقطرى.

وبخصوص العلاقات الإيرانية مع القبيلة الحوثية فإنّ لها جذورًا تعود إلى بداية حروب "صعدة" بين نظام صالح والحوثيين، من خلال تقديم الدعم العسكري والإعلامي رغم نفيّ "طهران" لذلك، ومع سيطرة الحوثيون على "صنعاء" تزايد حجم الدعم الإيراني لهم رغم إعتراض هيئة الأمم المتحدة والأطراف الدولية والإقليمية لهذا الدعم وفرض عقوبات عليها بسببه ولأسباب أخرى تتعلق ببرنامجها النووي وأدورها الإقليمية (Trevor, et al., 2020, pp. 53 - 63- 64 - 65 -66)، ولقد نجم عن تدخلات الأطراف الإقليمية (السعودية، والإمارات، وإيران) ودعمها بشكل فردي لقوى قبلية على حساب الأطراف الأخرى بما فيها قوات الحكومة الشرعية اليمنية المعترف بها دوليا إشتعال حرب الوكلاء (حرب بالوكالة) بين هذه الأطراف منذ بداية عملية الإنتقال السياسي وإلى تاريخ إنجاز هذه الدراسة رغم إتفاقيات الهدنة الكثيرة التّي أبرمت بين الأطراف والتّي غالبا ما تكون قصيرة الأجل إذ تنتهي بعد إختراق وقف إطلاق النار بين الخصوم اليمنيين وإن إستمرت فبحجم عمليات عسكرية أقلّ حدة، إذ أنّ إستمرار هذه الحرب أعاق إمكانية البحث عن حلّ للصراع المتفّاقم والذّي أنهكت تداعياته اليمن دولة ومجتمعا.

ثانيا: التأثيرات السلبية لإستمرار النظام القبلي اليمني في حراك 2011

نتج عن بقاء وإستمرار النظام القبلي في اليمن العديد من التداعيات السلبية على المجتمع وشكل الدولة والمشهد السياسي فيها، ويمكن رصد أبرز المظاهر في هذا السياق، فيما يلي:

1-تعميق الإنقسامات الإجتماعية: إذ أشار "هاني عبادي محمد المغلس" إلى أنّ النظام القبلي المشيخي قد أسهم في ذلك بشكل كبير منذ تعميمه كنظام إجتماعي رسمي بعد عام 1994م (هاني عبادي محمد، ربيع 2013، صفحة 124)، هذا وقد عمل نظام الرئيس السابق "علي عبد الله صالح" على دفع القبائل إلى خوض صراعات بينيّة فيما بينها وتحوّلت بذلك القبيلة إلى مشيخة، وتمّ تفتّيت الإتحادات القبلية الكبرى كحاشد وبكيل، والتّي لم تعد مكونا أو فاعلا أساسيا بل برزت القبائل الفرعية، وتضاءلت مكانة فئة شيوخ المشايخ على حساب فئة مشائخ القبائل الصغيرة (الشيوخ الجدد أو مشائخ صالح كما يسميهم البعض) (عادل مجاهد، 2016، الصفحات 49-50)، وهو ما يشير إلى حرص "صالح" على منع القبائل الكبرى والفاعلة سياسيا من التمرّد عليه، عبر إنتهاج إستراتيجية إضعاف الخصوم وتفتيتهم مقابل تقويّة الحلفاء ودعمهم.

2-تراجع دور ووظيفة الدولة المركزية: إذ أنّ بعض القبائل المسلحة تمنع في بعض الأوقات الحكومة اليمنية من القيام بوظائفها كإستخراج الموارد الطبيعية ومعاقبة المجرمين وبناء منشآت حكومية ومراقبة إستعمال الإحتياطات النادرة للمياه (SARAH, 2007, p. 24)، وبالمقابل يضطلع شيوخ القبائل اليمنية في المناطق الشمالية من البلاد بعدة أدوار حيوية على المستويين السياسي والقانوني، فهم يمتلكون سلطة معالجة وتسوية القضايا والمنازعات والتعاملات المختلفة بين القبائل والأجهزة الحكومية الرسمية، ويعملون على الحفاظ على الإستقرار والإنضباط والتوازن الإجتماعي والسياسي بين القبائل والأقسام والجماعات

والأفراد بإستخدام أحكام العرف القبلي، ونتيجة لذلك أصبح المجتمع اليمني مجزءًا إلى مناطق ووحدات قبلية سياسية مختلفة وشبه مستقلة وغيّر خاضعة لسلطة الدولة وقوانينها (فضل علي أحمد، 1985، الصفحات 134-135)، وهو ما أشرنا إليه سابقا بالتفصيل في أزمة التغلغل التّي يعاني منها النظام السياسي اليمني.

2-تعطيل عملية بناء الدولة الحديثة: فمن أجل ضمان إستمرار بقائه في السلطة عمل الرئيس اليمني الأسبق "صالح" على إنشاء تركيب هجين يضّم ثلاث بنى، هي: القبيلة والحزب والجيش، وذلك ما تمخضّ عنه بروز شكل تقليدي من أشكال توازن القوى، وأصبحت الدولة اليمنية أشبه بفدرالية من القبائل، لكلّ قبيلة حزب وجيش تنافس فيما بينها على مصادر السلطة والريع بمختلف الطرق بما فيها الفساد والتزوير (طيبي، 2019، صفحة 153)، إذ تفشّت العديد من مظاهرهما خصوصا على مستوى المؤسستين العسكرية والإقتصادية اليمنية (يحي صالح، 2010، الصفحات 133-136)، ويشير ذلك إلى نجاح "صالح" في توظيف البنيّة القبلية والحزب والجيش كأدوات لترسيخ حكمه وإطالته.

وفي سياق متصل طبّق "صالح" العديد من الإستراتيجيات لضمان إستمراره على رأس السلطة، فعقب تأسيسه لحزب المؤتمر الشعبي العام حرص على إستمالة زعماء القبائل وشيوخها إلى صفه لضمان تأييّدهم ودعمهم ومنحهم بالمقابل بعضًا من الإمتيازات وأتاح لهم الفرصة للثّراء الاقتصادي، كما أسند قيادة الوحدات العسكرية المهمة في الجيش إلى أفراد من قبيلته وأبناء القبائل المتحالفة معه خصوصا قبيلتي سنحان وآنس (Helen, 2021, pp. 148-149)، وهو ما يشير إلى تمكين صالح للقبائل المتحالفة معه من التغلغل في الميادين الثلاث: السياسة والإقتصاد والمؤسسة العسكرية.

3-عامل جذب للجماعات الإرهابية: فجميع المناطق القبلية في مختلف دول الشرق الأوسط بما فيها اليمن تشّكل بيئة إجتماعية وحاضنة ملائمة لنشاط الجماعات الإرهابية

والمسلحة، إذ تسعى هذه التشكيلات إلى إستمالة القبائل في خطاباتها للوقوف إلى جانبها في صراعاتها مع الأنظمة الحاكمة كمناشدة زعيم القاعدة الأسبق "أسامة بن لادن" لقبائل اليمن الكبرى (عادل و وآخرون، 2016، صفحة 34). كما قد يحصل في بعض الحالات الشاذّة أن يتحالف رجال قبليون مع تنظيم القاعدة في جزيرة العرب والمثال الأبرز في ذلك الدعم والمساندة الذّي حظيّ به "طارق الذهب" منهم وهو إبن أحد المشايخ البارزين في قبيلة "قيفة" بمحافظة البيضاء في يناير 2012 خلال إستيلائه على القلعة التاريخية ومسجد العامرية (وسط مدينة العامرية)، غيّر أنّ ما قام به "طارق" لا يعبّر عن موقف القبيلة إتجاه القاعدة، وتجنبًا للنزاعات القبلية إنتهجت القبائل عدة إستراتيجيات في تعاملها مع أفراد القاعدة كالمفاوضات وممارسة الضغوط ومعاقبة من يوّفرون ملاذا لأفراد التنظيم، إذ أثبّتت تطورات الأحداث عدم لجوء القبائل إلى خيار القوة في مواجهة التنظيم إلا بعد فشل بقية الوسائل السلمية (ندوى، 2018)، وهو ما يشير إلى أنّ القبائل اليمنية على العموم قد أدركت حجم خطورة التنظيمات الإرهابية على النسيج الإجتماعي وهو ما دفعها إلى تطبيق عدة سياسات لمواجهتها والحدّ من خطورتها بجميع الوسائل المتاحة.

الخاتمة:

من خلال ما تقدم نخلص إلى أنّ المتغيّر القبلي كان له دور مؤثر في عملية التحوّل السياسي الذّي شهده اليمن منذ بداية أحداث الحراك السياسي – الإجتماعي سنة 2011، إذ قد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

-ثبوت صحة الفرضية الرئيسة التّي إنطلقت منها هذه الدراسة بوجود علاقة ترابطية بين حضور المتغير القبلي وعملية التحوّل السياسي في اليمن سنة 2011، وهو ما يعني بأنّ التحوّل السياسي أخذ مسارًا لم يكن ليتخذّه لو لا حضور وفعالية المتغير القبلي.

-كما توصلت هذه الدراسة إلى التّحقق من صحة الفرض القائل بأنّ القبيلة تشّكل مكونًا رئيسيا للمجتمع اليمني يبرز بشكل أكبر في المحافظات الشمالية، ولها دور سياسي بارز يتجلى في تغلغل شيوخها في جميع مؤسسات الدولة الرسمية وفي الأحزاب السياسية الفاعلة.

-كما تأكدّت هذه الدراسة من صدق الفرض القائل بأنّ عملية التغييّر السياسي في اليمن قد عرفت تطورات عديدة بفعل حضور المتغير القبلي، تمثّلت في: إسقاط نظام الرئيس "صالح" وإختلال موازين القوى بين أطراف الصراع.

-تستفيد الفواعل غير الرسمية في اليمن والمتمثّلة في: الحوثيون، تنظيم القاعدة، والحراك الجنوبي من القبيلة وتوظّفها لخدمة مصالحها وتحقيق تطلعاتها، وهو ما يتجلّى بشكل بارز فيما تشهد اليمن من تطوّرات سياسية راهنة.

وبعد عرض أهم النتائج التّي خلصت إليها هذه الدراسة، لابد من تقديم بعض التوصيات فيما يتعلق بتأثير القبيلة في عملية التحوّل السياسي في اليمن، وهي كالتالي:

-بالنسبة لمؤسسات المجتمع المدني اليمني وخصوصا الأحزاب السياسية يتوجبّ عليها أن تعمل على ترسيخ الثقافة السياسية لدى أبناء القبائل، من خلال عقد لقاءات وحوارات يتّم فيها مناقشة أسباب تأزّم المشهد السياسي اليمني، وإقتراح الحلول السياسية اللازمة لتجاوز ذلك.

-وبخصوص شيوخ القبائل فإنطلاقًا من مواقعهم القيادية ينبغي لهم تحمّل مسؤولية الحفاظ على الوحدة الوطنية وتوجيه دور قبائلهم إلى خدمة المصلحة العامة والحفاظ على الإستقرار.

-في ظل إستمرار وجود القبائل يتوجبّ على السلطات الحاكمة أن تحرص على ضبط دور هذا المكوّن المجتمعي بما يخدم المصلحة العامة للدولة ويحقّق الإستقرار السياسي، ومنع الفواعل غيّر الرسمية من إستثماره لتحقيق مخططاتها وأهدافها.

قائمة المصادر والمراجع:

أ-باللغة العربية:

1. أباضه فاروق عثمان. (1987). عدن والسّياسة البريطانية في البحر الأحمر 1839 – 1918. مصر: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب.
2. أبوغانم فضل علي أحمد. (1985). البنية القبليّة في اليمن بين الاستمرار والتغيّر. القاهرة: دارالمنار.
3. الأفندي وآخرون محمد محمود. (2010). التقرير اليمني الاستراتيجي 2010. صنعاء: المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية.
4. الجبري صالح. (04 04, 2012). لقاء خاص مع الشيخ حسين عبد الله الأحمر، الحلقة 1، الجزء الثاني. (الأحمر حسين عبد الله، المحاور) قناة سهيل الفضائية. تاريخ الاسترداد 25 12, 2021، من https://2u.pw/d9WuJ
5. الجزيرة نت. (02 08, 2020). وثائق سرية مسربة.. الجزيرة نت تكشف حقيقة المواقف السعودية من أبرز الملفات اليمنية. تاريخ الاسترداد 12 02, 2021، من الجزيرة نت: https://cutt.us/pmQnx
6. الجزيرة ووكالات. (10 12, 2018). عمان تسمح بالجمع بين الجنسيتين العمانية واليمنية. تاريخ الاسترداد 17 04, 2023، من شبكة الجزيرة الإعلامية: https://cutt.us/MxTI0
7. الجناحي سعيد أحمد. (1992). الحركة الوطنية اليمنية من الثورة إلى الوحدة. صنعاء: مركز الأمل.
8. الحاج صادق علي محمد. (21 05, 206). الحركة الإسلامية والنظام السياسي في اليمن: من التحالف إلى التنافس. أطروحة ماجستير (منشورة)، 152. القاهرة، جامعة أسيوط، مصر.
9. الحديثي نزار عبد اللطيف. (1981). أهل اليمن في صدر الإسلام: دورهم واستقرارهم في الأمصار. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
10. الخليج صحيفة. (21 11, 2010). المؤتمرات القبلية والسياسة في اليمن. تاريخ الاسترداد 09 09, 2021، من صحيفة الخليج: https://cutt.us/2hjnR
11. الدفاعي وجدان. (20 04, 2011). أثر التعدد القبلي على استقرار النظام السياسي في الجمهورية اليمنية. تاريخ الاسترداد 09 09, 2021، من مدونة الباحثة وجدان الدفاعي: https://2u.pw/5BUe6

12. الدوسري ندوى. (08 02, 2018). عدوّنا المشترك: العلاقة الملتبسة بين القاعدة والقبائل اليمنية. (مركز مالكوم كير وكارنيغي للشرق الأوسط) تاريخ الاسترداد 14 10, 2022، من https://2u.pw/2EMC7

13. الرمحي رامي عبد الرحمن. (2010). اليمن: تكوين الدولة القطرية اليمنية (1962 - 1994). رسالة ماجستير (غير منشورة)، 163. القدس، جامعة القدس، فلسطين: عمادة الدراسات العليا.

14. الشرجبي عادل مجاهد. (2012). الفاعلون غير الرسميين في اليمن: أسباب التشكل وسبل المعالجة. الدوحة: مركز الجزيرة للدرسات.

15. الشرجبي عادل مجاهد. (17-18 03, 2016). الثورة في مجتمع اللادولة: تأثير الإنقسامات الإجتماعية على الثورة اليمنية. التطورات السياسية في البلدان العربية من عام 2011، 1، 221. (متري طارق، و وآخرون، المحررون) الشبكة العربية لدراسة الديموقراطية ومعهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، بيروت: شرق الكتاب.

16. الشرجبي عادل، و وآخرون. (2016). التقرير السنوي لحقوق الانسان والديموقراطية في اليمن 2010: الإرهاب.. واستراتيجية البقاء في السلطة. صنعاء: المرصد اليمني لحقوق الإنسان والصندوق الوطني للديموقراطية.

17. الشرجبي قائد نعمان. (1986). الشرائح الاجتماعيّة التقليديّة في المجتمع اليمني (الإصدار 1). لبنان: دار الحداثة.

18. الشماحي عبد الله بن عبد الوهاب. (1985). اليمن الإنسان والحضارة (الإصدار 3). لبنان: منشورات المدينة.

19. الشهاري محمد علي. (1981). حول الوحدة اليمنية والانتهازية اليسارية والحزب الاشتراكي اليمني (الإصدار 1). بيروت: دار الفارابي.

20. الصلاحي فؤاد. (2010). المجتمع والنظام السياسي في اليمن. سلسلة التقارير المعمقة - 3، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة. تاريخ الاسترداد 03 11, 2021، من https://cutt.us/knvok

21. الصلاحي فؤاد عبد الجليل. (2002). اليمن وتحديد علاقتها وموقعها بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي. تعز: مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان.

22. الصلاحي فؤاد عبد الجليل. (2003). إشكالية العبور إلى الدولة الحديثة في اليمن. *شؤون العصر، السنة السابعة*(8)، صفحة 149.

23. الطويل ناصر محمد. (2005). هل الديموقراطية عامل للتغلب على النوع الاجتماعي أم مثير له؟ (دراسة في تأثير التعددية السياسية والحزبية على التنوع القبلي في اليمن) 1990 – 2004م. صفحة 209.

24. الظاهري محمد محسن. (2005). التطور الديموقراطي في اليمن.. الواقع الراهن وآفاق المستقبل. صنعاء: المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية.

25. الظاهري محمد محسن. (21 11, 2010). المؤتمرات القبلية والسياسة في اليمن. *الوحدوي نات*. تاريخ الاسترداد 12 09, 2021، من https://2u.pw/KPepL

26. الظاهري محمد محسن. (02 01, 2015). القبيلة والحزبيّة في اليمن. تاريخ الاسترداد 13 10, 2022، من ثقافتي: https://2u.pw/qxI5g

27. الظاهري محمد محسن. (2020). ثورة فبراير 2011 السلمية في اليمن: دراسة تقويميّة. إسطنبول: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

28. الفضيل زيد بن علي. (29 08, 2017). القبيلة اليمنية رافد لعاصمة الخلافة منذ صدر الإسلام بالجنود وداعمة للحاكم خريطة القبائل اليمنية.. دورها وتأثيرها السياسي (اليمن الشمالي). *آراء حول الخليج، 122* ، صفحة 148.

29. المسعودي عبد العزيز قائد. (2004). اليمن المعاصر من القبيلة إلى الدولة (1911 – 1967). صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني.

30. المغلس هاني عبادي محمد. (ربيع 2013). الدولة والإندماج الإجتماعي في اليمن: الفرص والتحديات. *عُمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، 01*(04)، صفحة 285.

31. المقطري بشرى. (07 08, 2018). الحوثيون والقبيلة .. المساومات وغيرها (1-2). تاريخ الاسترداد 01 02, 2022، من الوطن: https://cutt.us/qOMfp

32. اليومية الوسط. (21 03, 2011). قادة عسكريون وقبليون ينضمون إلى "ثورة الشباب" في اليمن. *الوسط اليومية*(3119). تاريخ الاسترداد 12 10, 2022، من https://2u.pw/wF2ZG

33. ايلينا جولوفاكايا. (1994). التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية 1962-1985م (الإصدار 1). (عبد الله البحر محمد علي، المترجمون) صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني.

34. بن علي الويسي حسين. (1991). اليمن الكبرى: كتاب جغرافي، جيولوجي، تاريخي (الإصدار 2، المجلد 1). صنعاء: مكتبة الإرشاد.

35. بوست المهرة. (27 10, 2018). الحوثيون يصدرون قرارا بإنشاء الهيئة العامة لشؤون القبائل. تاريخ الاسترداد 14 10, 2022، من المهرة بوست: https://2u.pw/G7gJR2

36. بول دريش. (1997). الأئمة والقبائل: كتابة وتمثيل التاريخ في اليمن الأعلى. *اليمن كما يراه الآخر*، 360. (العوج عبد الكريم، و تامينيان لوسين، المحررون) صنعاء: المعهد الأمريكي للدراسات اليمنية.

37. جيراسيموف أوليج. (1989). القبيلة في اليمن. (عبده محمد سعيد، المترجمون) عدن: مؤسسة 14 أكتوبر.

38. سعيد عبدالله (محسن) محمد. (1989). عدن: كفاح شعب وهزيمة امبراطورية (الإصدار 2). بيروت - اليمن: دار ابن خلدون - دار الأمل.

39. سلطان أحمد عمر. (1969). *نظرة في تطوّر المجتمع اليمني*. بيروت: دون دار نشر.

40. عادل مجاهد الشرجبي، أحمد محمد المخلافي، عبد القادر علي البناء، أحمد الحيمي عفاف، و فؤاد عبد الجليل الصلاحي. (2009). *القصر والديوان: الدور السياسي للقبيلة في اليمن*. صنعاء - كندا: المرصد اليمني لحقوق الإنسان - معهد دراسات التنمية الدولية.

41. عبد السلام محمد. (1998). *الجمهورية بين السلطنة والقبيلة في الشمال اليمني*. القاهرة: شركة الأمل.

42. عبد الله العراسي شفيقة. (1999). السياسة البريطانية في مستعمرة عدن ومحمياتها 1937 – 1945. *مذكرة ماجستير غير منشورة*، 236. عدن، كلية الآداب: جامعة عدن.

43. عمر الحبشي محمد. (1968). *اليمن الجنوبي: منذ 1937 وحتى قيام جمهوريّة اليمن الجنوبية الشعبية*. (فرح إلياس، و أحمد خليل خليل، المترجمون) بيروت: دار الطليعة.

44. غانم عبد الكريم. (2012). القبيلة اليمنية: دورها وموقعها في الثورة والتغيير السياسي. *الثورة اليمنية: الخلفية والآفاق، 1*، 448. (الصلاحي فؤاد عبد الجليل، المحرر) بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

45. غماري طيبي. (2019). الجندي والدولة والثورات العربية. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

46. فاروق عثمان ,أ .(1988) .بريطانيا والحركة الوطنية في الشطر الجنوبي من اليمن – 1939 1967م .دون بلد نشر :مطابع جريدة السفير اليومية.

47. كوشاق تشاري. (01 03, 2018). اليمن بين مطرقة إيران وسندان عاصفة الحزم. تاريخ الاسترداد 18 4, 2023، من شبكة الجزيرة الإعلامية: https://cutt.us/uQaVh

48. محسن يحي صالح. (2010). خارطة الفساد في اليمن: أطرافه النافذة (الإصدار 01). صنعاء: المرصد اليمني لحقوق الإنسان.

ب-باللغة الإنجليزية:

49. Abdulkareem, G. (2019). Addressing Social Fragmentation in Yemen. Analysis, The Sana'a Center for Strategic Studies, Sana'a.

50. Helen, l. (2021). Tribes in The Néo-libéral Era ; The Transformation of Yemen's social structure (Vol. xviii). (B. Marieke, Ed.) Vienna: Austrian Academy of sciences press.

51. IMEDA programme. (2020). TRIBES IN YEMEN: An introduction to the tribal system. UK government: IMEDA programme. Consulté le 01 22, 2022, sur https://cutt.us/n2OI3

52. Peterson, J. (1981). The Yemen Arab Republic, The Politics Of Balance. Assian Affairs, 68(3), p. 359.

53. SARAH, P. (2007). Evaluating Political Reform in Yemen. Washington: Carnegie Endowment for International Peace. Consulté le 01 06, 2022

54. Trevor, J., Lane, M., Casey, A., J. Williams, H., L.Rhoades , A., James, S., . . . Ryan, H. (2020). Could the Houthis Be the Next Hizballah? Iranian Proxy Development in Yemen and the Future of the Houthi Movement. Santa Monica, Calif: RAND Corporation.